

أخفق مشروع قرار عربي بمجلس الأمن الدولي، لإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" وإقامة دولة فلسطينية، وفق إطار زمني يمتد لعامين، في الحصول على الأصوات التسعة اللازمة لإقراره.

ومساء الثلاثاء، صوّت مجلس الأمن على مشروع القرار الذي قدمته الأردن (العضو العربي في المجلس) الاثنین، حيث استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (فيتو) لمنع تمرير القرار.

وصوت ثمانی دول (من أصل 15 دولة أعضاء المجلس)، لصالح القرار، بينها ثلاث تمتلك حق النقض هي: فرنسا والصين وروسيا، ومن الأعضاء غیر الدائمين الأرجنتين، وتشاد، وتشيلي، والأردن ولوكسمبورغ.

وصوت ضد مشروع القرار الولايات المتحدة (فيتو) وأستراليا، بينما امتنعت خمس دول عن التصويت بينها بريطانيا التي تمتلك حق النقض، بالإضافة إلى رواندا ونيجيريا وليتوانيا وكوريا الجنوبية.

وفي أعقاب جلسة التصويت قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، سامنتا باورز: إن بلادها صوتت ضد مشروع القرار لأنه "يحقّق مطالب طرف على حساب آخر"، و"يعرقل التوصل إلى السلام".

وكان القرار بحاجة إلى أصوات تسع دول على الأقل من أعضاء مجلس الأمن الـ51، وألا تستخدم أي من الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين) حق النقض (فيتو) ضده.

وكانت سفيرة الأردن لدى الأمم المتحدة دينا قعوار قد وزعت أول أمس الاثنین على أعضاء مجلس الأمن الصيغة المعدلة لذلك المشروع بطلب من السلطة الفلسطينية.

وتضمنت تلك الصيغة إشارة إلى القدس عاصمةً للدولتين، وإطلاق سراح السجناء، وإيجاد اتفاق سلام عادل وشامل يتضمن حلاً لكافة القضايا العالقة بما فيها المياه خلال 12 شهراً، وأيضاً وجود طرف ثالث للمساعدة في مراقبة انسحاب إسرائيل، وضمان السيادة الفلسطينية.

وفي كلماتهم عقب جلسة التصويت، قالت سفيرة الأردن لدى الأمم المتحدة دينا قعوار، "الدول العربية سوف تستمر في مساعيها الرامية إلى تحقيق السلام عبر المفاوضات، وإنهاء النزاع حول قضايا الحل النهائي، وطبقاً لمرجعيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وبرر السفير الأسترالي، غاري كوينلان، الذي صوتت بلاده ضد مشروع القرار، بالقول: إن "مشروع القرار غير متوازن. ولن يتحقق السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين".

أما مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، لو جيي، الذي صوتت بلاده لصالح القرار، دعا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى "ضرورة استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن".

فلسطيناً، لوح ممثل فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، بإمكانية لجوء بلاده إلى الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، عقب إخفاق مجلس الأمن الدولي في تبني مشروع القرار العربي بوضع سقف زمني لإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي".

وقال السفير الفلسطيني، في إفادته أمام أعضاء المجلس، مساء الثلاثاء (بتوقيت نيويورك)، إن القيادة الفلسطينية سوف تستمر في دعوة مجلس الأمن إلي تحمل مسؤولياته، وفي السعي نحو تحقيق السلام القائم علي مبدأ إقامة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وأردف رياض منصور بالقول: "لقد حان الوقت لإنهاء الاحتلال وإنهاء الإفلات من العقاب، ولا بد من معاقبة "إسرائيل" علي انتهاكاتها للقانون الإنساني، ولا يجب أن يكون هناك أي مبرر لمنع شعب من تقرير مصيره".

ولم يصدر عن القيادة الفلسطينية أي بيان بشأن رفض مجلس الأمن لمشروع القرار، لكن كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات قال: إن "القيادة الفلسطينية ستعقد اجتماعاً طارئاً مساء يوم الأربعاء 31 ديسمبر 4102 لمناقشة الخطوات التالية".

وأضاف عريقات، في بيان له، ليل الثلاثاء: نحن نعتقد بقوة أن الدبلوماسية، بما في ذلك الانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية هي حق للشعب الفلسطيني، لدينا خطوات فورية سنعلنها في المستقبل.

وقريباً مما تضمنه بيان عريقات، قال الناطق باسم حركة فتح أحمد عساف: "إن إفشال مشروع القرار الفلسطيني العربي في مجلس الأمن تم بفعل الضغوط والابتزاز الذي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على الدول الأعضاء".

وأشار، في تصريحات لتلفزيون فلسطين الرسمي، إلى أن "الشعب الفلسطيني سيري خطوات لاحقة هامة خلال ساعات".

في السياق ذاته، قال مصطفى البرغوثي، أمين عام حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية (أحد فصائل منظمة التحرير): إن "على القيادة الفلسطينية البدء فوراً بالانضمام محكمة الجنايات الدولية والتوقيع على كافة المواثيق الدولية عقب إفشال مشروع القرار الفلسطيني".

وأضاف البرغوثي: "آن الأوان عقب إفشال المشروع المضي قدماً بما وعد به الرئيس محمود عباس، من إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل ووقف كافة أشكال التنسيق الأمني، والتحرك دولياً لمعاقبة إسرائيل".

"إسرائيلياً"، قال نائب المندوب "الإسرائيلي" الدائم لدي الأمم المتحدة، السفير إسرائيل نيتزان، في كلمة مقتضبة أمام مجلس الأمن: "أقول للفلسطينيين: كفاكم تلاعباً ومسيرتكم هنا (في مجلس الأمن) يحفها الغباء".

ولم يصدر عن الحكومة "الإسرائيلية"، حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء، أي بيان بشأن ما توصلت إليه جلسة مجلس الأمن، لكن وسائل إعلام "إسرائيلية" اعتبرت عدم تمرير مشروع القرار الفلسطيني "نصراً لحق إسرائيل في الوجود الأمن".

وقالت إذاعة الجيش "الإسرائيلي": "إن إسرائيل وبمساعدة حلفائها نجحت في إفشال المسعى الفلسطيني في التصويت، على قيام دولة فلسطينية من خلال مجلس الأمن والذي كان سيمس أمن إسرائيل".

بينما أشارت صحيفة "يدعوت أحرنوت" إلى أن "إسرائيل وبرغم سقوط القرار لا تزال متخوفة من التحول في موقف فرنسا التي صوتت لصالح القرار الفلسطيني"، في إشارة إلى تصويت فرنسا لصالح القرار.

ومن المنتظر أن تخرج ردود أفعال "إسرائيلية" مرجحة برفض مشروع القرار العربي، في مقابل ردود أفعال مستنكرة على الجانب العربي، رغم ما بدا عليه الاختلاف بين موقفي مندوبة الأردن دينا قعوار ومثل فلسطين رياض منصور.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 31/12/2014

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com